

الصناعة التحويلية في الجزائر. دراسة تحليلية

The manufacturing industry in Algeria, analytical study.

ساعو باية، أستاذة مساعدة قسم أ، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
د. بوترية وهيبة، أستاذة محاضرة قسم ب. جامعة الجزائر 3، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2017/04/15 : تاريخ المراجعة: 2017/05/03 : تاريخ القبول: 2017/06/30

مستخلص: خطت الجزائر خطوات هامة في مضمار التنمية الاقتصادية عامة والتنمية الصناعية على وجه الخصوص، وقد أوجدت الجزائر الأساس المادي لقيام هذا التطور من خلال إيجاد البنى التحتية الضرورية وكانت نتيجة هذا التوجه أن قفزت مؤشرات الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة بشكل كبير مقارنة بفترة التسعينات، وزاد عدد المؤسسات الصناعية التي تنشط في هذا المجال، وتسجيل بعض النتائج الإيجابية في بعض فروع الصناعات التحويلية، إلا أن الوضعية العامة للقطاع يثير الانشغال بسبب الفارق بين الطلب المتزايد والعرض الذي يكون في بعض الأحيان مطابق للطلب، وفي بعض الأحيان الأخرى غير قادر حتى على تلبية الجزء منه، بالإضافة فإن مساهمة الصناعة التحويلية في الإنتاج المحلي الإجمالي لا تزال منخفضة.

الكلمات المفتاحية: صناعة الحديد والصلب، صناعة الميكانيكية، الصناعة الصيدلانية، الصناعة الغذائية
تصنيف JEL: C4, L6, D56

Abstract: Algeria has made important steps in terms of development in general and industrial development in particular. Algeria has established the material basis for this development through the creation of the necessary infrastructure and the result of this trend has materialized by significantly accelerating the indices of industrial production and value added compared to the nineties. The number of industrial enterprises activating in this field has increased, we have recorded some positive results in some branches of the manufacturing industry, but the general situation of the sector remains a little worrying because of the difference between the demand growing and supply that sometimes responds to demand, but often is unable to meet even a portion of that demand. In addition, the contribution of the manufacturing industry to GDP remains low.

Keywords: Iron and steel industry, mechanical industry, pharmaceutical industry, food industry,

Jel Classification Codes : C4, L6, D56

مقدمة:

تهدف الصناعة التحويلية إلى زيادة القيمة المضافة للمواد الأولية والخامات الاستخراجية وتحويلها إلى مواد وسيطية و سلع نهائية، أو هي مجموعة من الفروع الصناعية التي تعمل علي معالجة أو إعادة معالجة المواد الأولية المتأتية من الصناعة الاستخراجية ،ومن الزراعة أيضا، ونتيجة لهذا تضع المنتجات الجاهزة التي تصلح لاستخدامها كوسائل إنتاج أو سلع استهلاكية ،ومن بين الصناعات التحويلية المهمة في الجزائر نجد صناعة الحديد والصلب، صناعة الأسمدة، صناعة النسيج والجلود، صناعة الخشب والفلين والورق، الصناعة الغذائية، صناعة الأدوية والصناعة الإلكترونية، وغيرها.

ولعله من المناسب أن نبين في هذه الورقة البحثية محاور العمل الرئيسية والتي تتمثل فيما يلي:

المحور الأول: أهم فروع الصناعة التحويلية في الجزائر.

المحور الثاني: تطور إنتاج مختلف فروع الصناعة التحويلية في الالفية الثالثة .

المحور الاول: أهم فروع الصناعة التحويلية في الجزائر.

1.1 - صناعة البتروكيماويات :

تعد صناعة البتروكيماويات من دعائم الاقتصاد الحديث، وركيزة من ركائز صناعات المستقبل، وهي من الصناعات التي تحتاج استثمارات ضخمة، وتستخدم تقنيات متقدمة والتي تعتمد في المقام الأول على الغاز الطبيعي ومشتقات النفط كمواد أولية، وتتميز صناعة هذه الأخيرة بمردود اقتصادي عالي، حيث أن اسعارها تفوق أسعار النفط بنسب مضاعفة، تولى الجزائر أهمية بالغة لهذا القطاع إذ تركز صناعة البتروكيماويات على مجعنين :

الأول: قائم في المنطقة الصناعية بأرزيو، وتبلغ طاقته الانتاجية 1 مليون طن/ سنويا من

مادة الميثانول، و 23 ألف طن/ سنويا من الراتجات الاصطناعية .

الثاني : يوجد في المنطقة الصناعية بسكيكدة، ويحتوي على وحدات لإنتاج الأثيلين بطاقة

1 مليون طن/ سنة، والبولي اثيلين منخفض الكثافة بطاقة 48 ألف طن/ سنة ،البولي فيتيل كلوريد(PVC) بطاقة 35 ألف ط/ سنة.

كما يتوفر فرع البتروكيماويات للجزائر فرصة كبيرة لإدماج القطاع الصناعي التحويلي في الاقتصاد الوطني، حيث وصل متوسط حجم إنتاج البتروكيماويات خلال 2012 إلى 1,4 مليون طن، وفي إطار استراتيجية تطوير قطاع المحروقات، تم وضع برنامج لتطوير هذا القطاع على

اساس الشراكة التي تسمح بتوفير الأموال والدعم التكنولوجي، ويشمل هذا البرنامج على عدة مشاريع نذكر منها اثنان تم إنجازهما⁽¹⁾:

* وحدة الأمونيا واليوريا : بمنطقة أرزيو بالشراكة مع الشركة المصرية " أوراسكوم" للمنشآت الصناعية (OCI) بقدرة إنتاجية 1,45 مليون طن في السنة من الأمونيا ، و 1 مليون طن في السنة من اليوريا.

* وحدة الأمونيا واليوريا : بمنطقة مرسى الحجاج بأرزيو بالشراكة مع الشركة العمانية " سهيل بهوان" (SBGH)، بقدرة إنتاجية 1,32 مليون طن في السنة من الأمونيا، و 2,31 مليون طن في السنة من اليوريا.

ومن بين المشاريع الجارية للبتروكيماويات نجد أقطاب للقدرة التنافسية في حاسي مسعود، ورقلة وغرداية، قسنطينة، عنابة وسكيكدة بالإضافة إلى فتح شركات من قبل المستثمرين الأجانب بالشراكة مع شركات محلية ("سوناطراك" للأمونيا واليوريا والأسمدة، و " بيتروزيير" لمواد التشحيم)⁽²⁾.

2.1- صناعة الأسمدة :

إن صناعة الأسمدة لا بد أن تكون مركزة وقريبة من المواقع التي تتوفر فيها المواد الأولية، وهذا من أجل رفع الإنتاج أو تقليص أو تدنية التكاليف، ففي الجزائر تشكل كل من عنابة وأرزيو قطبين صناعيين هامين لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية والأمونياك، نترات الأمونيوم، الأسمدة السائلة، وكذا مادة ثلاثي الفوسفات الممتاز (التي تدخل في صناعة المنظفات) بالإضافة إلى المصنع المتواجد بولاية وهران والذي يعد أول مصنع لإنتاج اليوريا في الجزائر باستثمارات مصرية، على غرار المصنع الثاني للأمونياك بالشراكة مع عمان إذ يوفر هذان المصنعان 50% من احتياجات الفلاحين من الأسمدة الفلاحية، وخاصة أن هؤلاء الفلاحين يعانون من نقص هذه المادة المعالجة والمحسنة للمنتجات الفلاحية وكذا غلاء أسعارها، بسبب ضعف إنتاج الجزائر لهذه المادة واستيرادها من الدول الأوروبية خاصة، وتقدر حجم الاستثمارات في هذا المصنع بـ 2 مليار دولار أمريكي بنسبة شراكة 51% لشركة أوراسكوم للصناعة والإنشاء، و 49% لسوناطراك، وفيما يخص مصنع إنتاج الأمونياك بأرزيو تقدر طاقته الإنتاجية بـ 4 آلاف طن يوميا من الأمونياك والتي تنتج بدورها 7 آلاف طن من اليوريا المحسنة، حيث يتكون المصنع من وحدتين للأمونياك بطاقة إنتاج تعادل 2 ألف طن يوميا لكل وحدة منهما، ووحدتين لليوريا بـ 3,5 ألف طن يوميا لكل وحدة.

3.1- صناعة الحديد والصلب :

تعتبر صناعة الحديد والصلب من أهم الصناعات التحويلية حيث تقوم بدور رئيسي في التنمية الاقتصادية وهذا لارتباطها الوثيق بالعديد من الصناعات الأخرى والتي تتمثل في:

✓ صناعات مغذية لصناعة الصلب مثل صناعة التعدين والحراريات والسبائك الحديدية.

✓ صناعات مستهلكة لمنتجاتها من أهمها صناعة السيارات والسفن والأجهزة المنزلية وصناعة المعدات والعديد من الصناعات الهندسية الأخرى، كما يوجد ارتباط وثيق بين صناعة الحديد والصلب والقطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الفلاحي وقطاع السكن والبناء .

مؤسسة صناعة الحديد والصلب الجزائرية :

أنشئت هذه الشركة سنة 1964 وكانت تحت وصاية وزارة الصناعات الثقيلة، وكان دور هذه المؤسسة العمومية هو القيام بالدراسات وإقامة وحدات للحديد والصلب ووحدات لتحويل المعادن الحديدية وغير الحديدية، بالإضافة إلى الإشراف على تسيير مركب الحجار للحديد والصلب، تندرج نشاطات هذه الشركة في الصناعات الأمامية التي توفرها للأبحاث والاستغلالات المنجمية ، الأنشطة الرئيسية لهذه الشركة الوطنية للحديد والصلب في إنتاج الصلب كالمنتجات المسطحة وغير المسطحة وتحويل الصلب والغاز الصناعي والتسويق المحلي والدراسات الهندسية، ووحدات البناء وتدريب اليد العاملة والتصدير والاستيراد، وقد ارتبط تطور وتنمية هذه الشركة بالتخطيط الاقتصادي الوطني عبر مختلف السياسات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر.

ويغطي قطاع الحديد والصلب عدة نشاطات صناعية هي⁽³⁾: استخراج المعادن غير الخالصة وتحويلها، إعادة رسكلة المعادن، سباكة (مصهر الحديد والتكرير)، صناعة المواد الخام بواسطة الآت تصفيح المعادن تحويل المواد الخام لمواد نصف مصنعة: صفائح رقيقة، أنابيب،... إلخ ، صناعة المواد المصنعة لمجال الصناعة والبناء والنقل بالإضافة فإن قطاع الحديد والصلب أيضا منسق حول ثلاث اختصاصات رئيسية منها إنتاج الفولاذ إنتاج المعادن غير الحديدية وغير الثمينة كالألمنيوم ، إنتاج المعادن الثمينة.

إن استهلاك الحديد والصلب في الجزائر مخصص أساسا لإنجاز المشاريع الكبرى، والأشغال العمومية، وكذا تشييد بنايات صناعية وتجارية وسكنية، وتقدر عدد المشاريع المسجلة لفترة 2002 . 2011 في هذا القطاع بـ 793 مشروع، تبقى هذه المساهمة غير كافية حيث مازالت الصناعة الاستخراجية تسيطر على القطاع الصناعي بشكل كبير، ولهذا فعلى الدولة الدفع بهذا القطاع لكي يلعب الدور المنوط به في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تزايدت مساهمته

في القيمة المضافة للصناعات التحويلية بشكل ملحوظ، متنقلة من 6.15% سنة 2000 إلى حوالي 15% سنة 2011⁽⁴⁾.

1.4. الصناعة الميكانيكية:

يعتبر فرع الصناعة الميكانيكية أهم فروع الصناعات التحويلية في الجزائر، يضم 13 شركة والتي تشمل فروع السيارات الصناعية، المواد والأشغال العمومية، المواد والتجهيزات وكذا الآلات الفلاحية والمضخات المائية، أغلب هذه الصناعات هي صناعات استراتيجية ولكن معظم هذه الشركات تمر بمرحلة مالية حساسة، إذ تفوق مديونية الشركات الصناعة الميكانيكية 112 مليار دج وعلى رأسها الشركة الوطنية للسيارات الصناعية بنصف المديونية.

وفي إطار إنعاش فرع الصناعة الميكانيكية من خلال برنامج التنموي لدعم النمو 2015-2019 ومن أجل جعل شركات هذا الفرع أكثر تنافسية قامت الدولة بـ:

- فرع السيارات الصناعية: إعادة هيكلة الطراز وتمويله بـ5500 مليار دج.

- فرع المعدات الفلاحية: تعزيز وتطوير منتوجات جديدة بتمويل يقدر بـ1600 مليار دج.

- فرع الدرجات والدرجات النارية: تنوع الطراز بتمويل يقدر بـ200 مليار دج.

بالإضافة إلى إعادة دفع المشاريع المعلقة كمشروع FATIA بتيارت بتمويل قدره 6000

مليار دج، وعموما فقد وصلت تكلفة النشاطات المبرمجة لفرع الصناعة الميكانيكية بـ9030

مليار دج، وفي إطار الشراكة الأجنبية تسعى الحكومة الجزائرية في التفاوض مع أهم شركات

السيارات العالمية منها فرنسا، ألمانيا، اليابان، كوريا، الصين من أجل إنجاز 7 مصانع تركيب

السيارات، ومصنع لإطارات السيارات، وأخرى لقطاع الغيار، عبر مخطط طويل الأمد، وتحويلها

إلى مصانع لصنع السيارات قبل حلول العام 2019، وهذا المخطط بدأ في سنة 2009 بمشروع

إنجاز مصنع سيارات رباعية الدفع العسكرية في ولاية تيارت، بالإضافة إلى محاولة إنشاء قطب

ميكانيكي في ولاية وهران بمصنع رونو الجزائر، وكذا إنشاء مؤسسة يبيعو للسيارات في نفس

الولاية في إطار الشراكة الجزائرية الفرنسية، وهذا سيسمح بإعطاء الدفع لسوق المناولة أو

المقاولة وإنشاء مؤسسات مصغرة في هذا المجال، ناهيك عن خلق مناصب الشغل بفضل هذه

المشاريع⁽⁵⁾.

1.5. الصناعة الإلكترونية والكهرومنزلية:

يعرف قطاع الصناعة الإلكترونية والكهرومنزلية تنافس العديد من العلامات المحلية

والأجنبية، خاصة مع تدويل الشركات وانفتاح الأسواق العالمية في ظل تحرير التجارة، حيث شهد

هذا القطاع في الجزائر عدة تغيرات هيكلية ساهمت في إرساء المنافسة بين المؤسسات العاملة به، هذا القطاع كان في سبعينيات القرن الماضي ممثلا بالمؤسسة الوطنية SONELEC، التي كانت تجمع عدة مؤسسات تعمل في هذا القطاع، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية الوطنية انقسمت هذه المؤسسة وتفرعت منها عدة مؤسسات عمومية كالمؤسسة الوطنية للصناعة الكهرومنزلية ENIEM، والمؤسسة الوطنية للصناعة الإلكترونية ENIE، وفي إطار انفتاح الاقتصاد الوطني وتحرير التجارة الخارجية واجهت هذه المؤسسات صعوبات كثيرة من أجل التأقلم والاستمرار، وذلك لعدم متابعتها للبيئة التكنولوجية المتغيرة والسريعة التطور، مما أدى إلى انخفاض الطلب على منتجاتها، خاصة مع زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية وارتفاع نسبة الواردات منها، حيث أصبحت تحتل مكانة هامة في السوق الوطنية.

تتكون السوق الجزائرية للصناعة الإلكترونية والكهرومنزلية من العديد من العلامات التجارية، الأمر الذي سمح بارتفاع حدة التنافس بين المؤسسات العاملة في هذه الصناعة (مؤسسات عمومية أو خاصة)، ومن يبين أهم هذه المؤسسات العاملة في هذا الفرع على المستوى الوطني نجد:

شركة هاني للإلكترونيك SARL HANI M.A.E، شركة سامسونغ للإلكترونيك
 SOCIETE ATTIA UPAC ELECTRONICS، شركة عطية للإلكترونيك
 ELECTRONICS
 SOCIETE ATTIA ELECTRONICS، شركة كوبرا SOCIETE COBRA،
 شركة كرسفور
 SARL.ABABOU ELECTRONICS، شركة عنتر للتجارة ANTHR TRADE،
 هذه الشركات كلها موجودة في ولاية برج بوعريج، الشركة الوطنية للصناعات الإلكترونية
 ENIE بسيدي بلعباس،
 شركة أكيرا SRAL AKIRA بولاية سطيف، شركة تصنيع وتركيب الثلاجات SRAL
 FRIGOR، والشركة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM بتيزي وزو، بية إلكترونيك
 SPA THOMSON ALGERIE بوهران، شركة ساتيراكس EURL SATEREX بولاية
 سطيف، شركة رايلان EURL RAYLAN بعنابة، شركة اسلام إلكترونيكس LG بولاية
 تبسة، شركة التطوير الصناعي التجاري SODINCO الجزائر.

6.1. الصناعة الصيدلانية :

تعتبر الصناعة الصيدلانية من بين أهم الصناعات العالمية التي تسعى معظم الدول تنميتها وترقيتها بشكل مستمر، فمن جهة تمثل ميدان استراتيجي باعتبارها تمثل السلعة الأكثر طلبا اجتماعيا واقتصاديا ولا يمكن الاستغناء عنها، ومن جهة أخرى مصدر هام لتحقيق قيمة مضافة معتبرة على مستوى الدخل الوطني سواء بالتصدير أو بالاستثمار المباشر في الأسواق الأجنبية.

فصناعة الصيدلانية بالجزائر صناعة فتية، ولا تتوفر البلاد على مصانع كبيرة، لكنها تعتمد على بعض المؤسسات سواء التابعة للقطاع العام أو تلك التابعة للقطاع الخاص، حيث أن هذه الأخيرة لا تغطي نسبة كبيرة من حجم السوق الوطنية، رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة في هذا المجال، تشمل صناعة الصيدلانية في الجزائر على نشاطات فرع إنتاج المواد الصيدلانية مجالات متعددة منها التصنيع، توضيب السلع، بائعون بالجملة، مستوردين، موزعين بالجملة، موزعون بالتجزئة (صيدلانية وغيرها) على التوالي، فالسوق الوطنية للأدوية بالجزائر مقيدة بنسبة صغيرة من قائمة الأدوية من بين قائمة تشمل حوالي 1400 دواء، يغطي الإنتاج الوطني 310) منها 60% دواء ضروري مثل المضادات الحيوية، والأدوية المشكلة من الهرمونات... إلخ، أي حوالي 22% من هذه القائمة).

لقد شهد القطاع العام لصناعة الصيدلانية إعادة تنظيم مختلفة كان آخرها سنة 1998، حيث تم حل مؤسسات التوزيع الثلاث (Les 3 PHARMS) وضمها لمؤسسة صيدال، التي أصبحت المنتج الرئيسي للمنتجات الصيدلانية الوطنية، وتم في نفس السنة تحويلها إلى مجمع صناعي⁽⁶⁾، ونجد معها كل من معهد باستور وهو مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري (E.P.I.C) الذي ينتج السيروم (Sérums) واللقاحات (Vaccins)، وكذا مؤسسة سوكوتيد (Socothyde) التي تنتج المستهلكات الطبية والضمادات.

كما تعتبر تجربة القطاع الخاص الجزائري في مجال صناعة الأدوية حديثة جدا تعود لسنة 2000، وقد ازداد عدد المؤسسات خلال هذه الفترة ليصل سنة 2007 إلى 38 مؤسسة خاصة ومؤسسات عموميتين، بالإضافة إلى 96 مؤسسة تختص بالتعبئة والاطعام⁽⁷⁾، ومن أهم مؤسسات القطاع الخاص نجد: LADPHARMA، BIOPHARM، مخابر ALPHARM، مؤسسة PRODIPHAL المخبر الصيدلاني الجزائري (L.P.A) المعهد الطبي الجزائري (I.M.A).

7.1. الصناعة الغذائية :

يعتبر قطاع الصناعة الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني، وتأتي أهميته من كونه يعد أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعة التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي، كما أنه يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي، وكذلك تكمن أهميته في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام كونه يعتبر أحد المدخلات الأساسية لها.

يضم القطاع العمومي لفرع الصناعات الغذائية 11 مؤسسة موزعة عبر التراب الوطني وهذا من أجل تلبية الحاجيات الوطنية من الاستهلاك وهي موزعة كما يلي:

- خمس مؤسسات تابعة لمؤسسة الرياض " ERIAD "، وهي موزعة بالولايات التالية: سطيف، الجزائر، قسنطينة، تيارت، سيدي بلعباس، وهي مسؤولة عن تحويل القمح الصلب واللين وتوزيع المنتجات " السميد، الفرينة، العجائن الغذائية، الكسكس، بسكويت، وخميرة " وهي ذات استهلاك واسع بالجزائر.

- المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة " ENCG " وهي متواجدة في الجزائر العاصمة والمسؤولة على تزويد السوق الوطنية بالزيوت والصابون والزبدة النباتية.

- المؤسسة الوطنية للسكر " ENASUCRE "، والمتواجدة فروعها في قالمة، خميس مليانة.

- ثلاثة مؤسسات لإنتاج المياه المعدنية " EMIS ، EMIB ، EMAL " والتي تتواجد مقراتها في المدن التالية: الجزائر، باتنة، سعيدة وهي مسؤولة عن إنتاج المياه المعدنية والغازية والمشروبات الكحولية، لكن بعد سنة 1998 اجتمعت هذه المؤسسات في مجمع واحد وهو مجمع مشروبات الجزائر.

- الشركة الوطنية للتبغ والكبريت " SNTA " مقرها بالجزائر العاصمة، وهي مسؤولة على إنتاج التبغ والكبريت، وبعد سنة 1996 تمت إعادة هيكلة هذه المؤسسات كلها، وأوكلت مهمة تسيير فرع الصناعات الغذائية لمجمع " هولدينغ " فرع الصناعات الغذائية وتم تقسيمه إلى فرعين⁽⁸⁾:

أ - مجمع الصناعات الغذائية القاعدية: ويشمل هذا المجمع فرع الحبوب: ويشمل وحدات الإنتاج والمتمثلة في رياض الجزائر، رياض سطيف، رياض قسنطينة، رياض تيارت، رياض سيدي بلعباس، فرع الحليب: ORLAC ، ORELAIT ، OROLAIT، وهي عبارة عن دواوين تعمل على إنتاج الحليب ومشتقاته والقيام بعملية توزيعه، فرع النباتات ذات إنتاج المواد الدسمة ENCG ، وتحويل السكر ENASUCRE، وصناعة التبغ SNTA .

ب - مجمع الصناعات الغذائية الفرعية: فرع المشروعات : EMAL ، EMIBC ، EMIS .

فرع الدواجن : ORAC ، ORAVIE ، ORAVID ، فرع التبريد : ENA FROID .

المحور الثاني: تطور إنتاج مختلف فروع الصناعة التحويلية في الالفية الثالثة:
عرف مؤشر الإنتاج الصناعي لمختلف فروع الصناعة التحويلية تطور خلال الألفية الثالثة، فتارة يشهد تطور إيجابي، وتارة أخرى يشهد تطور سلبي، يقدر الإنتاج الإجمالي للمؤسسات العمومية بنسبة 0,6% وقد سجلت أربعة فروع نموًا إيجابيًا في نهاية جوان 2001، وهي⁽⁹⁾:
فرع الحديد والصلب (+11,3%) مقابل (+5,1%) في نهاية 2000، مما يثبت إنعاش النمو، حتى ولو أن الإنجازات ما زالت دون مستوى القدرات، تتمثل المؤسسات التي شاركت في هذا النمو في:

الشركة الوطنية للحديد والصلب (+14%) والمؤسسة الوطنية للوالب وتحويل المواد المسطحة+44 (ANABIB %)، بينما تراجع إنتاج مؤسسة التعبئة المعدنية والمؤسسة الوطنية لتحويل المواد الطويلة بنسبة قدرها - 12% و-7% على التوالي.

فرع الميكانيك والمعادن (+ 31,2%) مقابل (- 1,1%) في أواخر سنة 2000، مما يمثل نتائج هامة حتى ولو بقيت نسبة استعمال القدرات ضعيفة نسبيًا وتجدر الإشارة إلى أن كل المؤسسات عرفت نموًا إيجابيًا منها: المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية (+13,1%) و(17% GERMAN +) و(15% CMT +) وذلك أساسًا، بفضل إنعاش الطلب الناجم بشكل كبير عن إبرام الصفقات الموجهة نحو التصدير.

فرع الكهرباء والإلكترونيك: الذي سجل نسبة (+ 11,4%) مقابل (+ 3,4%) في أواخر سنة 2000. عرفت معظم المؤسسات نسبة نمو باستثناء المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية (60%) والمؤسسة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية (79%) المؤسسة الوطنية للصناعات الكيماوية الكبريتائية (3%).

فرع الكيماويات والصيدلة والأسمدة: (+ 5,2%) مقابل (+ 6,4%) في أواخر سنة 2000. يرجع هذا التراجع إلى المؤسسة الوطنية الجزائرية للمنظفات (- 37%) والمؤسسة الوطنية للغازات الصناعية (- 2%) وعلى صعيد الخزينة، سجل الفرع فائض قدره 5,88 مليارات دج مقابل 5 مليارات دج في أواخر 2000، سجل الفروع الأخرى تراجع مثل فرع البتروكيماويات قد سجل انخفاض كبير في الإنتاج يقدر بـ (-20%) في السداسي الأول من سنة 2001، وقد استمر الفرع

في التدهور حتى في نهاية السداسي الثاني لنفس السنة يقدر بـ (26,8%). ويخص المنتوجات المعنية بالانخفاض هي الإيثلين 20 % -، مادة 29,2 PRC (%). (مادة - 31,2 % PEBD) والصمغيات بـ (7,9 % -). والصودا (13,5 % -)⁽¹⁰⁾.

فرع الصناعات الغذائية : (11 % -) مقابل (9,4 % -) في نهاية 2000، بسبب تراجع مستوى بيع بعض المنتوجات وارتفاع أسعار المدخلات من جهة وبسبب إدخال إلى السوق مواد القطاع الخاص المتأتية من الاستيراد ومن الإنتاج المحلي، وبهذا فقد عرفت كل مؤسسات الصناعات الغذائية الخاصة بالحبوب (ERAD) ومشتقاتها انخفاضا هاما في إنتاجها: الجزائر (15% -) وسطياف (39% -) وقسنطينة (30% -) وسيدي بلعباس (26 % -) وتيارت (20 % -)

وفي سنة 2002 انخفض الإنتاج الصناعي (خارج قطاع المحروقات) بـ 3,6 % مقارنة بسنة 2001، تجلى هذا الانخفاض بالخصوص في تدني الرقم القياسي للإنتاج في قطاع صناعة الحديد والصلب بنسبة 17,9%، وفي الصناعة الميكانيكية بـ 10,4%، ويرجع ذلك إلى سوء تأقلم مؤسسات هذا القطاع مع الوضع المالي والاقتصادي المتغير والتميز بانخفاض مستوى الواردات من المنتجات الوسطية، التي يعتمد عليها كثيرا هذا القطاع في نشاطه، نتيجة انخفاض المداخيل المالية من العملة الصعبة، واستمرار الركود في بقية الفروع الأخرى، أما فرع الكيمياء والصيدلة فقد عرفا أرقام منخفضة جدا من حيث رقم الأعمال والقيمة المضافة وهما (5% -) و (6% -)⁽¹¹⁾.

إلى أن المؤشرات العامة للإنتاج ارتفعت أيضا في الصناعات الجلدية والنسيج بـ 3,2%، والصناعات الكيماوية والصيدلانية والأسمدة حيث بلغت في المتوسط 7,3%⁽¹²⁾. في السنوات 2005، 2006، وعموما فإن القطاع الصناعي الجزائري لا يزال يعاني من فقدان مؤسساته، حيث تم إنشاء فقط 273 مؤسسة صناعية في القطاعين العام والخاص، وهذا في عام 2008 (5,4% من إجمالي المؤسسات)، وفي المقابل تم إغلاق 629 مؤسسة صناعية منذ العام 2000، كما فقدت الصناعة العمومية أكثر من 80% من إمكانياتها منذ 1989، وتقوم ثلاث قطاعات فقط باستخدام قدراتها الإنتاجية بمعدلات تفوق 70% وهي النفط (95,5%) التعدين واستغلال المحاجر (72,1%)، ومواد البناء (72,7%) .

وبالنسبة للقطاعات التي حققت نتائج جيدة على مستوى القيمة المضافة نجد قطاعات الكيمياء والمطاط والصلب، إذ ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الكيمياء بشكل سريع منذ 2004 بمعدل نمو يتجاوز 20 % بين 2004 و 2006، كما ارتفعت حصة هذا القطاع في القيمة المضافة للصناعات التحويلية بأربع نقاط مئوية خلال ثلاث سنوات منتقلة من 13,78 % سنة

2004 إلى 18,42 % سنة 2006، وحقق قطاع الصلب أيضا نتائج إيجابية على مستوى النمو، ويضم 38 وحدة وتهمين على هذه الصناعات المؤسسة الوطنية للصلب التي تعد أكبر مؤسسة صناعية في الجزائر، وبلغت القيمة المضافة لقطاع الصلب 316 مليون دولار سنة 2006، وتزايدت مساهمته في القيمة المضافة للصناعات التحويلية بشكل ملحوظ، متنقلة من 6,15 % سنة 2000 إلى 10,95 % في سنة 2006، أما بخصوص سنة 2007 فقد حقق الانتاج الصناعي أحد أضعف معدلات نموه منذ 2005، حيث سجل الناتج الإجمالي الصناعي نموا بنسبة 11 % عام 2007، مقابل 15,7 % عام 2006 و 37,7 % عام 2005.

أما في سنة 2008 حققت خمس (05) قطاعات صناعية نموا إيجابيا، حصلت ثلاثة من بينها على نتائج مميزة بمعدلات سنوية متوسطة تفوق % 5,0، نما الإنتاج الطاقوي بمعدل 7,9 % مقابل 6,0 % في 2007، بينما نما إنتاج المناجم والمقالع بنسبة 9,8 % مقابل 8,0 % في 2007 في حين نما إنتاج الصناعة الغذائية بنسبة 6,8 % مقابل انخفاض بنسبة 2,1 % في 2007⁽¹³⁾، تضم الفروع الأخرى ذات النمو السلبي كل من فرع مواد البناء، فرع النسيج، صناعة الجلود، صناعة الخشب والفلين والورق وأخيرا الصناعات المتنوعة، عرف هذين النشاطين الأخيرين ركودا قويا عكسه انخفاض في الإنتاج بنسبة 11,9 %، 20,6 % على التوالي.

توقف التحسن في الإنتاج الصناعي في سنة 2010 بـ 0,9 % فقط كنسبة تزايد في قيمتها المضافة، فقد تعد مساهمة الصناعة ضعيفة في تدفق الثروات بنسبة 5 % من القيمة المضافة الإجمالية، و 7,6 % من القيمة المضافة خارج المحروقات، أي أقل من حصة الحقوق والرسوم في القيمة المضافة، زادت الصناعة المعملية والتي تضم 27850 مؤسسة أي (18 % من مجموع 147800 مؤسسة) من سعتها بـ 1052 مؤسسة جديدة، مسجلة في 2010، بينما توقفت عن النشاط 645 مؤسسة في نفس السنة (أي 2010)

ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الصناعة في سنة 2011 بنسبة 22 مقابل 2,5 % سنة 2010، لا تسمح هذه الوتيرة في النمو بتعويض التأثيرات المعتبرة لهذا القطاع، ضعف العمالة الصناعية، المساهمة في إجمالي الناتج الداخلي في تراجع مستمر بـ 4,3 % في سنة 2011، هيمنة الواردات على سوق السلع الاستهلاكية الصناعية (4,9 مليار دولار في نفس السنة). من هنا تبين الحاجة الملحة لبناء اقتصاد وطني إنتاجي قوي مولد للثروة، وهذا عن طريق خلق مناصب الشغل، واحلال المنتجات المصنعة محليا محل واردات السلع الصناعية الأجنبية ذات التكنولوجيا الضعيفة.

إذا كان النمو معتبرا (2,4%) في قطاعات النشاطات خارج المحروقات، لهذا راجع لديناميكية قطاعين اثنين فقط، حيث نما قطاع الصناعة الغذائية بنسبة 21% وقطاع الطاقة بنسب 8,2%، تواجه جميع النشاطات الأخرى ركودا حادا، تتراوح الخسارة في الإنتاج ما بين 3,2% و 13,1% باستثناء فرع الصناعة الغذائية الذي زاد نشاطه بنسبة 21%، تعد جميع قطاعات الأنشطة الأخرى في أزمة، إذ عرف إنتاجها انخفاضا حادا يتراوح ما بين 3,2% لمواد البناء و 13,1% للصناعات النسيجية، وكما سجلت القطاعات الأخرى نموا سلبيا كفرع الخشب والفلين.

إن فروع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية (ISMME)، هي أيضا، في حالة ركود للسنة الثانية على التوالي، بينما حقق أداءات جيدة في 2008 و 2009، تراجع إنتاج هذا القطاع بنسبة 3,4% في 2011، بعد أن انخفض بنسبة 12,6% في سنة 2010، وخاصة تلك المتعلقة بصناعة المركبات الصناعية (33,6%)⁽¹⁴⁾.

نفس الملاحظة تفرض نفسها بالنسبة للصناعة العمومية للكيمياء، المطاط والبلاستيك التي دخلت حالة ركود في 2010 بانخفاض قدره 10,6%، استمر هذا الاتجاه في السنة الموالية لكن بوتيرة أكثر تباطؤا قدرها 5,5%، وفي سنة 2011 ارتفع إنتاج فرع الصناعة الغذائية إلى 21% في 2011، بفضل انتعاش إنتاج الأربعة فروع التي سجلت نموا برقمين - معالجة الحبوب، صناعة الحليب، وإنتاج علف الماشية والمصبرات، والتي زادت بنسبة 44,5%، 31,1%، 20,7% و 11,5% على التوالي، كما شهدت الصناعات العمومية للنسيج والخشب والفلين وكذلك الجلود تطورات مماثلة في سنة 2011، سجلت كلها انخفاضات قوية تقدر بنسب 13,1%، 11,8%، 9,4% على التوالي.

أما في سنة 2012 ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الصناعة بصفة خاصة بنسبة 5,1% وهي نسبة معتبرة مقارنة بمتوسط وتيرة نمو هذا القطاع بأكمله وهي تتقارب بنسبة 4,1%، بحيث شهدت كل فروع الصناعة خارج المحروقات معدلات نمو إيجابية، مع ذلك، عد مساهمة مختلف الفروع في رفع مستوى النشاط الصناعي إلى 5,1% غير متساوية. بالفعل، سجلت أربعة (04) فروع من بين تسعة (09) معدلات نمو أعلى من المتوسط المقدر بـ 5,1% للقطاع. وقبر نمو هذا القطاع نمو الفروع التالية: فرع ماء و طاقة بـ (10,2%)، وفرع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية «ISMME» بـ (7,4%) وبأقل نسبة فرع كيمياء بـ (5,8%) وفرع الصناعة الغذائية بـ (5,6%)⁽¹⁵⁾. تبقى وتيرة نمو الفروع الأخرى، حتى ولو أنها إيجابية، متواضعة، بنسبة 0,9%

للمناجم والمحاجر، 1,3% بالنسبة لمواد البناء، 1,5% بالنسبة للنسيج، 2,8% بالنسبة للجلود والأحذية و 2,3% بالنسبة للخشب، الورق، الفلين.

يرجع النمو القوي خارج المحروقات أساسا لاستمرار توسع نشاط قطاع الطاقة، الذي نما بنسبة 12,1%، وإلى انتعاش نمو الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية (ISMME). حيث بلغ مؤشر نموها نسبة 7,5% بعد تراجعها المعتبر بنسبة 3,3% في 2011، كما استأنفت صناعة الجلود والأحذية نموها بعد سنوات من الركود، إذ ارتفع إنتاجها بنسبة 8%، وهي أعلى نسبة لها خلال العشرية، وفيما يخص الصناعة الكيماوية الذي تراجع نموها بصفة قوية في 2011 (-5,5%)، فقد انتعشت من جديد إذ بلغ نموها نسبة 1,5%، هذا وتواصل تراجع إنتاج الفروع الأخرى بمعدلات مرتفعة محصورة بين 2,5% و 12,7%⁽¹⁶⁾.

أما في سنة 2013 فقد عرف القطاع الصناعي انخفاضا ولا يساهم إلا بـ 6,7% في نمو إجمالي الناتج الداخلي، خلال هذه الفترة برزت أربعة فروع بتحقيقها نموا سنويا أعلى من 4%: الصناعة الغذائية (7,0%)، الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية (5,5%)، الكيماويات (5,0%) وفرع الماء والطاقة (4,3%). تمثل هذه الفروع بمجموعها 4,5% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي، كما تساهم بنسبة 16,4% في نموه (1,6%)⁽¹⁷⁾، عرفا فرعي صناعة الخشب، الذي ارتفعت قيمته المضافة بـ 3,6%، والصناعة الغذائية تحسنا في أدائها (1,3%) و 1,4% على التوالي، بقيت وتيرة الفروع الأخرى متواضعة 0,6% بالنسبة لفرع مواد البناء و 0,3% بالنسبة لفرع صناعة النسيج.

أما في سنة 2014 فقد انخفض معدل النمو للإنتاج الصناعي بـ 1,2 نقطة بالنسبة المئوية أي يقدر نمو الإنتاج الصناعي بـ 3,9% و 837,0 مليار دج، وتساهم الصناعة خارج المحروقات بـ 6,3% من القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، كما يقدر متوسط الأجرة السنوية للصناعات التحويلية بـ 13,1% وتشغل حوالي 1,3% مليون عامل، أي ما يقدر بـ 12,6% من اليد العاملة الشاغلة الكلية، ضف إلى ذلك فإن التطور في الصناعات الغذائية بالنسبة 6,8%⁽¹⁸⁾.

واصل النشاط الصناعي نموه في 2015، كاسيا 0,5 نقطة مئوية إلى 4,3%، بلغت القيمة المضافة الصناعية 900,9 مليار دينار، في زيادة سنوية بنسبة 7,4%، تساهم الصناعة بـ 5,4% في تدفق الثروة، وبهذا تشغل المرتبة الأخيرة ضمن القطاعات خارج المحروقات⁽¹⁹⁾، كما حقق كل فرع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية وفرع الصناعة الغذائية

أداءات جيدة، إذ فاق نموها (10,5% و 5,8%) على التوالي، وتيرة النمو الاقتصادي (3,8%)، يرجع استئناف النمو في الصناعات غير النفطية إلى الأداء الجيد لخمسة فروع: صناعة النسيج، الطاقة و الصناعات المختلفة، مواد البناء والمناجم والمحاجر، والتي ارتفع انتاجها بمعدلات تتراوح بين 3,7% و 11,1%.

الخلاصة:

استناداً إلى العرض السابق نستنتج أن مساهمة الصناعة التحويلية الجزائرية وبمختلف مؤشراتها (مستوى الانتاج أو القيمة المضافة) لا تزال منخفضة، بحيث لا تتعدى نسبة مساهمتها في الانتاج المحلي الاجمالي إلا 4 %، وتوضح هذه الحقيقة أنه على الجزائر أن تستمر في صقل جهودها نحو تشجيع وتطوير هذا القطاع الرائد للتنمية، وترقية المؤسسات الصناعية الموجودة بما فيه تطوير وتحسين المنتج الجزائري من حيث الجودة والتنوعية، لمجابهة أو مواجهة منافسة المنتوجات الأجنبية التي تغزو الأسواق الجزائرية، بالإضافة إلى تنوع المنتوجات الوطنية والخروج من الاقتصاد ذو المورد الواحد (البترو) إلى اقتصاد ذات الموارد المتعددة والمتنوعة، والعمل على الاستفادة من الأسواق الخارجية بإنشاء وإقامة صناعات استراتيجية وتنوع الصادرات، بالإضافة إلى إيجاد المزيد من المزايا التنافسية عبر تبني مجموعة من الاصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية المناسبة.

قائمة المراجع:

- ¹ - الورقة القطرية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 21 - 23 كانون الأول / ديسمبر 2014، ص 22. عن الموقع الإلكتروني: www.oapecorg.org/le 2016/11/08
- ² - التقرير الصناعي العربي 2009 - 2010، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ص 86.
- ³ - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (andi)، استراتيجيات وسياسات الانعاش الاقتصادي، ص 09.
- ⁴ - تقرير الصناعي العربي، المنظمة العربية للتنمية، الصناعة والتعدين، ديسمبر 2001، ص 76.
- ⁵ - الأخبار الجزائرية، جريدة إلكترونية، جريدة مستقلة، عن الموقع الإلكتروني: www.dzayerinfo.com بتاريخ 2015/10/29.
- ⁶ - Saidal infos - N° 7^{4eme} trimestre 1998.p.06 : publication trimestrielle du groupe Saidal,
- ⁷ - مداح عرايبي الحاج، تنافسية الصناعات الصيدلانية في دول شمال افريقيا، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 9، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013، ص 26.

- ⁸ - فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 ، 2007 ، ص 161.
- ⁹ - تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2001. الدورة العامة 19 ، عدد8 ، 2001. ص 24 ، 26.
- ¹⁰ - تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001. الدورة العامة 20 ، عدد8 ، 2001. ص 151.
- ¹¹ - نفس المرجع السابق، ص 29.
- ¹² - تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2001، مرجع سبق ذكره ، ص 117.
- ¹³ - نفس المرجع السابق، ص 44.
- ¹⁴ - التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، أكتوبر 2012، ص 37.
- ¹⁵ - التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2013، ص 38.
- ¹⁶ - التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص 40.
- ¹⁷ - التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر نوفمبر 2014، ص 30.
- ¹⁸ - www.bank.of.algeria.dz; le 01/02/2016, Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2014, pp 25
- ¹⁹ - التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2016، ص 37.